تحقيق عنوان الكتاب

مما ينبغي للمحقق أن يعتني به: التحقق من اسم الكتاب، ولا يكتفي بما يجده مدوّناً على ورقة الغلاف، خصوصاً إذا لاحظ اختلافاً في الخط، أو في المداد، بين كتابة الأصل والعُنوان، فبعض المخطوطات وضعت عليها عناوين غير صحيحة، لا تتفق مع مادة المخطوط العلمية ومحتواه، وقد يحصل ذلك بسبب خطإ من ناسخ أو غيره، وَجَدَ الكتاب غُفْلا من العنوان، لضياع الورقة الأولى منه مثلاً، فعَنْوَنَهُ على حسب ما بان له، فأخطأ في حُسبانه، وقد يتعمّد بعض الناس تغيير العُنوان لغرض ما، كرواج الكتاب ونفَاقه، بإعطائه عُنواناً يغري باقتنائه.

وسبيل التحقق من ذلك أمران:

الأول: دراسة النصِّ، والتأمل فيما إذا كان العنوان موافقاً للمحتوى، يترجم فعلاً عما جاء في الكتاب من موضوعات.

الثاني: الرجوع إلى فهارس الكتب، للعثور على العنوان الذي يراد البحث عنه، واسم مؤلفه، وبذلك يعلم ما إذا كان الكتاب وقع بهذا الاسم المدّون على غلافه لمؤلفه، أو ليس كذلك.

ومن الفهارس التي تُعين على هذا الأمر «الفهرست» للنديم محمد بن إسحاق (ت ٤٣٨هـ.)، و(الفهرس) لابن خير الإشبيلي (محمد بن خير، ت ٥٧٥ هـ.) فهرس فيه الكتب التي قرأها عن شيوخه، أو أجازوها له،

و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ.)، و«كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» لحاجي خليفة كاتب جلبي (ت ١٠٦٧ هـ.)، وذيله «إيضاح المكنون» لإسماعيل باشا البغدادي (إسماعيل بن محمد، ت ١٣٣٩ هـ.) وله أيضاً «هدية العارفين في أسماء المؤلفين»، و«معجم المطبوعات العربية والمعرّبة» ليوسف إلياس سركيس (ت ١٣٥١ هـ.)، وله كتاب آخر «جامع التصانيف الحديثة»، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة.

مثال ما دُوِّن من العناوين خطأ على ظهور المخطوطات، وجاء على الصواب في فهارس الكتب: كتاب ابن جني: «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السّكّري» جاء عنوانه في نسخته الوحيدة «شرح أشعار هذيل» مكتوباً بخط حديث، ولكن محققه اهتدى إلى اسمه الصحيح، لأن كثيرا من الكتب أشارت إليه، ومن أهمها، ما جاء في «معجم الأدباء» على لسان ابن جني نفسه، قال: «وكتابي التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري رحمه الله، وحجمه خمسمائة ورقة، بل يزيد على ذلك»[1].

كذلك لا يغفل المحقق أن يبحث عن اسم الكتاب في كتب المؤلف الأخرى، فقد يذكر فيها اسمه عرضاً، أو ترد فيها إحالة إليه، وذلك كما يصنع القاضي أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» وفي غيره من كتبه، فإنه يكثر فيها من الإحالات على كتبه الأخرى.

وأحياناً يرد عنوان الكتاب في فهارس الكتب بألفاظ مختلفة، لا يُدَرى فيها وجه الصواب، فيجيء عن المؤلف في كتاب من كتبه الأخرى ما يبين الصواب، فمثلاً: كثير من كتب التراجم تذكر أن القرطبي المفسّر (ت ٦٧١ هـ.) له كتاب «قمع الحرص بالزهد والقناعة، وردّ السؤال بالكتب والشفاعة»

---

(١) انظر نظرة في تحقيق الكتب - د. أحمد مطلوب، مجلة معهد المخطوطات العربية، يناير ١٩٨٢ - ص ٢٠، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٩.

ولكن القرطبي في التفسير، يعرض لذكر هذا الكتاب بقوله: «وقد أتينا على هذا في كتاب (قمع الحرص بالزهد والقناعة، ورد، ذلّ السؤال بالكسب والصناعة)»[1].

ولا يغفل المحقق أيضاً ما ألّف في موضوع كتابه متأخراً عنه، فقد يعثر على اقتباس منه يفيده في معرفة اسم كتابه.

(١) تفسير القرطبي ١٣/١٦ هكذا ورد فيه: «والصناعة» ولعلها تصحفت عن «والشفاعة» كما في كتب التراجم فهي أنسب مع السياق.

تحقيق اسم المؤلف

المطالع لفهارس المخطوطات، يصادفه من حين لآخر، اسم كتاب لمجهول، وقد يكون الكتاب جديراً بالتحقيق، فعلى المحقق، أن يبذل وسعه في التعرف على اسم مؤلفه، ويسلك في ذلك، السبيل الذي سلكه في تحقيق عنوان الكتاب، من قراءته أولاً لنصّ الكتاب، فقد يعثر فيه على اسم المؤلف، أو ما يشير إلى عصره، أو شيوخه، أو إلى شيء آخر ينطلق منه إلى مزيد من الدراسة والبحث، ثم يرجع كذلك الى كتب الفهارس، كما صنع في تحقيق اسم الكتاب.

وينبغي أن يُنَبَّه إلى أن هناك كتباً تتفق عناوينها، والمؤلف مختلف، وكذلك موضوعاتها أحياناً تتشابه، فتجد مثلاً: «الأشباه والنظائر» لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ.) و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ت ٩١١ هـ.)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم (ت ٩٧٥ هـ.)، الأول له أشباه في القرآن، والثاني له أشباه في الفقه، وأخرى في النحو، والثالث له أشباه في الفقه، فلا يتسرع الباحث عند العثور على اسم المؤلف المجهول، وقد نسب إليه الكتاب الذي يبحث هو عن مؤلفه، فقد يكون ما وجده مجرد اتفاق، وقع في عنوان الكتاب، هو لمؤلف آخر، فلا بدّ من دراسة مادة الكتاب، لتعرف مدى صحة نسبته إليه، من حيث التاريخ والأسلوب، والأعلام الواردة في النصِّ، والحوادث وما إلى ذلك[1].

---

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٤١.

وفي بعض الأحيان يكون اسم المؤلف مدوناً على المخطوط، ولكن دخله التصحيف والتحريف، فسفيان قد يصحّف إلى شعبان، وعباس قد يصحّف إلى عيّاش، وضُبيع يكتب صُبيغ، وحيّان حبّان، وكذلك الألقاب، مثل: الصرّاف والصوّاف، والحنّاط والخيّاط، والمِصري والعسكري.. إلخ، فلا بد من الصبر والتأنّي في البحث، بعرض ما يجده الباحث في كتاب على كتاب آخر، حتى يحصل له الجزم بصحة ما وصل إليه في آخر المطاف.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

إذا لم يكن الكتاب مشهوراً بين الناس لمؤلفه فينبغي ألاّ يكتفى بما يوجد على ظهر النسخة من أنّ مؤلفه فلان، فقد تكون هذه النسبة غير صحيحة، فلا بدّ من التأكد من ذلك بالنظر في فهارس الكتب، والمؤلفين، وكذلك الوسائل الأخرى، التي سبقت الإشارة إليها في تحقيق اسم الكتاب، واسم مؤلفه، ومن أهمها دراسة مادة الكتاب، فقد تأتي في الكتاب نصوص تكذّب النسبة المزعومة، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها.

وقد زوّر الناس قديماً نسبة مخطوطات إلى غير مؤلفيها، ربما لإكسابها شهرة بهذه النسبة لم تكن لها، من ذلك كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ، منه صورة في دار الكتب المصرية رقم ٢٣٤٥ أدب[١].

ومن أبواب هذا الكتاب، التي دلّت على عدم صحة نسبة الكتاب للجاحظ، باب «نكت من مكائد كافور الإخشيدي» فأين كافور من الجاحظ، مات الجاحظ عام ٢٥٥ هـ.، وولد كافور عام ٢٩٢ هـ.

وقد تحصل هذه النسبة الخاطئة غفلة من ناسخ نسخ من أصل غُفل من اسم المؤلف، فوضع له من عنده اسماً بالاجتهاد أخطأ فيه، من ذلك

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٣.

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

إذا لم يكن الكتاب مشهوراً بين الناس لمؤلفه فينبغي ألاّ يكتفى بما يوجد على ظهر النسخة من أنّ مؤلفه فلان، فقد تكون هذه النسبة غير صحيحة، فلا بدّ من التأكد من ذلك بالنظر في فهارس الكتب، والمؤلفين، وكذلك الوسائل الأخرى، التي سبقت الإشارة إليها في تحقيق اسم الكتاب، واسم مؤلفه، ومن أهمها دراسة مادة الكتاب، فقد تأتي في الكتاب نصوص تكذّب النسبة المزعومة، لأن حقائق التاريخ لا تقرّها.

وقد زوّر الناس قديماً نسبة مخطوطات إلى غير مؤلفيها، ربما لإكسابها شهرة بهذه النسبة لم تكن لها، من ذلك كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» المنسوب إلى الجاحظ، منه صورة في دار الكتب المصرية رقم **٢٣٤٥** أدب[١].

ومن أبواب هذا الكتاب، التي دلّت على عدم صحة نسبة الكتاب للجاحظ، باب «نكت من مكائد كافور الإخشيدي» فأين كافور من الجاحظ، مات الجاحظ عام **٢٥٥** هـ.، وولد كافور عام **٢٩٢** هـ.

وقد تحصل هذه النسبة الخاطئة غفلة من ناسخ نسخ من أصل غُفل من اسم المؤلف، فوضع له من عنده اسماً بالاجتهاد أخطأ فيه، من ذلك

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٣.

على ما يبدو، مخطوطة «الغريب المصنَّف» في دار الكتب المصرية رقم ١٢١ لغة، يوجد في صفحة العنوان منها: «الغريب المصنَّف» لأبي عَمرو الشيباني، والكتاب هو لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، ولكن لما كان الكتاب يبدأ بعبارة: «قال أبو عبيد: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول» ربما ظنّ الناسخ أن الكتاب لأبي عمرو الشيباني فنسبه إليه[١].

وقد يكون سبب هذه النسبة الخاطئة ما يقع للنساخ من لبس وتشابه في الأسماء، وألقاب الناس، من ذلك ما ذكره السُّيوطي منسوباً إلى أبي الطّيب اللغوي في كتاب (مراتب النحويين) قال: «ولقد رأيت نسخة من كتاب «الغريب المصنَّف» وعلى ترجمته: تأليف عُبيد بنْ سلاّم الجُمَحي، وليس أبو عبيد بجمحي، ولا عربي، وإنما الجُمَحي محمد مؤلف كتاب: «طبقات الشعراء»[٢]، فاشتبه على واضع الاسم محمد بن سلاّم بأبي عُبيد بن سلاّم».

(١) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٧٥.

(٢) المزهر ٢/٣٩٦.